دورة أبو ظبي
للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

25 شباط/فبراير 2024

منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، بدعم من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار المؤتمر الوزاري الـ13 لمنظمة التجارة العالمية (MC13)

PC-WTO/2024/R.3

26 كانون الثاني/يناير 2024

التجارة الرقمية في عصر الاقتصادات القادرة على الصمود

وثيقة نقاش مقدمة من قبل السيد ج. ووربورن، عضو البرلمان الأوروبي

أحدثت الابتكارات التكنولوجية ثورة مستمرة في التجارة الدولية، حيث أدى التقدم في النقل والاتصالات إلى تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات. وقد واصلت رقمنة الاقتصاد العالمي هذا الاتجاه، مع تزايد حصة التجارة المدعومة رقمياً بشكل مستمر، حيث تمثل 25 في المئة من التجارة العالمية في العام 2020[1]. لا تدعم تدفقات البيانات عبر الحدود تصدير الخدمات الرقمية فحسب، بل تشارك بشكل متزايد في إنتاج منتجات إلكترونية متطوّرة عبر سلاسل القيمة العالمية وتسهّل التجارة بين الشركات المتّصلة رقمياً والمستهلكين في جميع أنحاء العالم من خلال منصات التجارة الإلكترونية

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2023) "المسائل الرئيسية في التجارة الرقمية – المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة 2023: جعل التجارة الرقمية تعمل للجميع" https://www.oecd.org/trade/OECD-key-issues-in-digital-trade.pdf صفحة 1

عبر الإنترنت. كما أن رقمنة الإجراءات مثل التصديق من خلال التوقيعات الإلكترونية تبّسط الأعباء الإدارية، مما يسمح للتجارة بأن تكون أكثر كفاءة وشفافية.
يوفّر تقليل الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق فرصاً خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتدويل أنشطتها والعثور على عملاء في الخارج، مما يسمح لها بالمشاركة في التجارة العالمية دون الحاجة إلى موارد الشركات الكبيرة والشركات المتعدّدة الجنسيات.

لقد تم توضيح أهمية الخدمات الرقمية لقدرة صمود الاقتصاد العالمي في مواجهة الصدمات مثل اضطرابات سلسلة التوريد مؤخراً من خلال جائحة كوفيد-19، حيث اعتمدت الشركات خلالها على برامج العمل عن بعد وتطبيقات المؤتمرات عبر الفيديو للتخفيف من تأثير قيود التباعد الجسدي على العمليات.

ومع ذلك، في حين أن رقمنة التجارة توفر فرصاً رئيسية، إلا أنها تأتي مصحوبة بتحديات مهمة تتعلّق بالفجوة في الوصول إلى البنية الأساسية الرقمية والحاجة إلى بناء إطار تنظيمي دولي مناسب. وعلى هذا النحو، من الضروري وضع استراتيجيات واضحة للدول لمعالجة هذه المسائل وتقليل الحواجز غير الضرورية أمام التجارة الرقمية من أجل إطلاق الإمكانات الكاملة لهذه الخدمات للاقتصاد العالمي.

وبناءً على ذلك، التزم في كانون الثاني/يناير 2019، 76 عضواً في منظمة التجارة العالمية ببدء مفاوضات متعدّدة الأطراف بشأن التجارة الإلكترونية في بيان مشترك وافق على "السعي لتحقيق نتيجة عالية المستوى تعتمد على اتفاقيات وأطر منظمة التجارة العالمية الحالية بمشاركة أكبر عدد ممكن من أعضاء منظمة التجارة العالمية". بعد جولة المفاوضات النهائية للعام 2023، أعلن المشاركون في مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية (JSI) عن "نتيجة جوهرية" للمفاوضات المتعلّقة بالمجالات الثلاثة الواسعة لتسهيل التجارة الرقمية، والبيئة الرقمية المفتوحة، وثقة الأعمال والمستهلكين، حيث أشار المشاركون في الاجتماع إلى اختتام مقالات حول مختلف المسائل التي تتراوح بين التجارة اللاورقية، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، والأمن السيبراني، والتوقيعات الإلكترونية.

ومع ذلك، لا تزال الحزمة الحالية تفتقر إلى الاتفاق على العديد من المجالات الرئيسية، وأبرزها الاتفاق بين المشاركين حول وضع الوقف الاختياري لعمليات النقل الإلكتروني، فضلاً عن المقترحات المتعلّقة بتنظيم تدفق البيانات وتوطينها،

كما أعربت دول مثل الولايات المتحدة عن الحاجة إلى الحفاظ على حيز السياسات التنظيمية مع استمرار المناقشات المحلية. وبالتالي ينبغي أن يكون الضغط من أجل التوصّل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلّقة المتعلّقة بتمديد وقف التجارة الإلكترونية والحد من القيود المفروضة على تدفق البيانات من بين الأولويات الرئيسية في كل من المفاوضات حول مبادرة البيان المشترك للتجارة الإلكترونية وبين المناقشات المتعدّدة الأطراف الأوسع مع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وفي غضون ذلك، لا بد من إيجاد حل أيضاً في ما يتعلق "بالبنية القانونية" للاتفاق. وبغض النظر عن الشكل النهائي للاتفاق، فسيتطلب ذلك توافقاً بين جميع الأطراف المتعاقدة. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق إبرام اتفاقيات متعددة الأطراف "مفتوحة" (التي تمتد فوائدها إلى جميع الأطراف المتعاقدة) إلا عندما يتم الوصول إلى "كتلة حرجة" من حصة الأعضاء في التجارة الدولية، في حين أن الاتفاقات المتعدّدة الأطراف "المغلقة" (التي تقتصر فوائدها على المشاركين في الاتفاقية) تحتاج إلى موافقة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية حتى تتم الموافقة عليها. ومن الطبيعي أن تتطلّب الخطط الرامية إلى دمج هذه الاتفاقية في نهاية المطاف في الإطار المتعدّد الأطراف الأوسع لقواعد منظمة التجارة العالمية إجماع جميع الأعضاء.

I. تمديد الوقف الاختياري للرسوم الجمركية على عمليات النقل الإلكتروني

في العام 1998، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة ممارسة عدم فرض رسوم جمركية على عمليات النقل الإلكتروني، والتي تم تعريفها على نطاق واسع على أنها تسليم "منتجات قابلة للرقمنة" مثل الأفلام وألعاب الفيديو والكتب الإلكترونية والموسيقى والبرمجيات. ومنذ ذلك الحين، تم تمديد هذا الوقف كل عامين في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، مما عزّز نمو التجارة الرقمية. ومع ذلك، بدأت بعض البلدان في الإعراب عن مخاوفها بشأن التكاليف المحتملة المرتبطة بتمديد الوقف الاختياري المفروض على اقتصاداتها. وباعتبارها مستوردة صافية للمنتجات الرقمية، تشير هذه البلدان النامية إلى تقديرات الإيرادات الجمركية الضائعة. وشهد المؤتمر الوزاري الأخير التزام الأعضاء بتكثيف المناقشات حول نطاق الوقف الاختياري وتعريفه وأثره مع السعي أيضاً إلى إيجاد حل دائم. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق جديد لتمديده، فمن المقرر أن ينتهي الوقف في 31 آذار/مارس 2024.

ومع ذلك، ينبغي أن يكون تجديد الوقف الاختياري للتجارة الإلكترونية أولوية أساسية للمؤتمر الوزاري الـ13، وكذلك الأمر بالنسبة للمضي قدماً في المفاوضات لجعل هذا الإجراء دائماً. والواقع أن تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية الخاصة للإيرادات الجمركية الضائعة تضعها في المتوسط عند 0.68 في المئة فقط من إجمالي الإيرادات الجمركية و0.1 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية، عندما تأخذ الحسابات في الاعتبار الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها البلدان التي تقيّد قدرتها على فرض الرسوم الجمركية على الإرسال الإلكتروني.[2] وبالتالي يمكن تعويض هذه الإيرادات بسهولة من خلال الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب الداخلية، بما في ذلك الخدمات الرقمية. وفي الوقت نفسه، فإن فرض مثل هذه التعريفات من شأنه أن يؤدّي إلى المخاطرة بتقويض التدفّق الحرّ للخدمات الرقمية، مما قد يحد من الواردات والصادرات الرقمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص. ومع ذلك، فإن رفع تكاليف الواردات الرقمية لن يؤدي إلّا إلى خفض القدرة التنافسية للشركات المحلية في حين يزيد من صعوبة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأدوات الرقمية الأساسية لنموها الدولي. وبناءً على ذلك، فإن الضغط من أجل تمديد تعليق التجارة الإلكترونية في المؤتمر الوزاري الـ13 القادم أهمية كبيرة لحماية مكاسب الكفاءة وإمكانات تطوير التجارة الرقمية.

II. تحقيق التوازن بين الحد من قيود تدفق البيانات وحماية البيانات وخصوصية المستهلك

تعتمد التجارة الرقمية بجميع أشكالها على تدفق البيانات عبر الحدود، والذي يستمر في النمو بمعدّل غير مسبوق. ومع ذلك، شهد العقد الماضي اتجاهاً قوياً نحو فرض المزيد من القيود على التدفّق الحرّ للبيانات من قبل الحكومات الوطنية.[3] إن الدافع وراء هذه القيود هو مجموعة متنوعة من أهداف السياسة، مثل المخاوف بشأن معالجة المعلومات الشخصية للمواطنين من قبل شركات مقرها في ولايات قضائية أجنبية، والمحاولات الحمائية لتوجيه البيانات إلى تطوير الصناعات الرقمية المحلية وقدرتها التنافسية، والرغبة في الحد من نشر البيانات التي تعتبر حسّاسة للأمن القومي، أو تسهيل الوصول إلى البيانات لأغراض التدقيق والأغراض التنظيمية. في حالة المخاوف المتعلّقة بالخصوصية على وجه الخصوص، يعتمد مستوى القيود التي تفرضها البلدان على تصدير البيانات على مستوى كفاية أو تكافؤ لوائح حماية البيانات في الدولة الثالثة، والتي عادة ما تضعها الهيئات العامة مثل سلطات حماية البيانات.

وكما هو الحال في مجالات أخرى، يشكّل الاختلاف التنظيمي خطر فرض حواجز غير جمركية على تدفّقات البيانات اللازمة للتجارة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل متطلّبات التخزين والمعالجة المحلية عائقاً رئيسياً أمام تحرير تدفقات

---

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023) "فهم النطاق والتعريف والأثر المحتمل للوقف الاختياري للتجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية" ورقة سياسة التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/59ceace9-en.pdf?expires=1704707239&id=id&accname=ocid194994&المجموع الاختباري=DF44F15C07EE97952BAD353E422B8B31 صفحة 25.

[3] م. ف. فيراكاين (2017) "القيود المفروضة على تدفقات البيانات عبر الحدود: تصنيف" ورقة عمل المركز الأوروبي للاقتصاد السياسي الدولي https://ecipe.org/wpcontent/uploads/2017/11/Restrictions-on-cross-border- تدفقات البيانات-التصنيف-final1.pdf صفحة 2

البيانات عبر الحدود وتضر بمكاسب الكفاءة التي تحقّقها هيكلة سلاسل القيمة العالمية. وتتزايد متطلّبات توطين البيانات هذه من حيث العدد كما أنها أصبحت أكثر تقييداً، مع ما يقرب من مائة من هذه التدابير عبر 40 دولة بحلول أوائل العام 2023[4]، ويفرض ثلثاها متطلبات التخزين والمعالجة المحلية جنباً إلى جنب مع تقييد إمكانية تصدير أي بيانات على الإطلاق[5]. بالنظر إلى أهمية تدفقات البيانات عبر الحدود ليس فقط إلى مجموعة من الصناعات المصدّرة عالية القيمة مثل تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام والتصنيع، ولكن أيضاً قطاعات مثل الرعاية الصحية التي تعتمد على البحث الدولي والتعاون الإنمائي والمنتجات كثيفة التكنولوجيا الرقمية، فيجب تجنب استمرار فرض مثل هذه القيود. في الواقع، وفقًا لتقديرات تقرير فرونتيير إيكونوميكس (Frontier Economics) للعام 2021 بتكليف من ديجيتل أوروب (Digital Europe)، فإن الفرق بين مسار التحرير المعتدل والمسار التقييدي المعتدل سيصل إلى 2 تريليون يورو على مدى فترة عشر سنوات حتى العام 2030.[6]

ومع ذلك، من المهم تحقيق التوازن الصحيح بين تعزيز تدفقات البيانات الحرّة ومعالجة التهديدات التي تواجه خصوصية المستهلك وحماية البيانات الناشئة عن التجارة الرقمية، ولا سيما الحقوق الأساسية والحماية المكفولة للمواطنين، على سبيل المثال بموجب القانون العام لحماية البيانات للعام 2016. ونتيجة لذلك، تبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً في التعامل مع تدفقات البيانات يؤكد أنه يجب أن تأتي المعايير العالية لحماية البيانات وتحرير التجارة الرقمية جنباً إلى جنب، على سبيل المثال في الاتفاقيات الثنائية مع دول مثل اليابان. ومن أجل تعزيز هذا النهج المتوازن على المستوى الدولي، ينبغي أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بالجهود المبذولة على مستوى منظمة التجارة العالمية، والضغط من أجل وضع قواعد عالمية بشأن معالجة القيود المفروضة على تدفق البيانات مع الحفاظ على الحيز السياسي المشروع للتنظيم الرقمي في الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف مثل مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية.

III. زيادة التواصل والتغلب على الفجوة الرقمية

تعتمد التجارة الإلكترونية والتجارة في الخدمات الرقمية على الوصول إلى الإنترنت والبنية الأساسية الرقمية. ومع ذلك، بينما تستمر الرقمنة في النمو، لا تزال هناك فجوة كبيرة في الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء العالم، حيث لا يزال

[4] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023) "الطبيعة والتطور والآثار المحتملة لتدابير توطين البيانات" ورقة السياسة التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
?https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/179f718a-en.pdf
تنتهي=id=id&accname=ocid194994&checksum=1DA9FB430BB232770507189CACACC1D5&1704823209 ص.3

[5] المرجع نفسه

[6] فرونتيير إيكونوميكس (2021) "قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود إلى أوروبا: المخاطر والفرص"
https://www.digitaleurope.org/resources/the-value-of-cross-border-data-flows-to-europe-risks-and-opportunities/ ص 6

2.7 مليار شخص غير متصلين بالإنترنت وأكثر من نصف سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى النطاق العريض عالي السرعة[7]. ويعكس ذلك عدم المساواة في البنية الأساسية الرقمية بين مستويات التنمية، ولكن أيضاً عبر الجندر والعمر والطبقة الاجتماعية والاقتصادية وسكان الريف مقابل سكان المدن. في الواقع، انخفض عدد النساء اللاتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى الإنترنت بمقدار 264 مليوناً مقارنة بالرجال في العام 2022، في حين أن عدد مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية هو ضعف عدد مستخدمي الإنترنت في المناطق الريفية[8]. هذه الفوارق موجودة أيضاً داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تشير بيانات يوروستات إلى أن 2.4 في المئة من 450 مليون شخص في الاتحاد الأوروبي لا يمتلكون الوسائل المالية اللازمة لتحمل تكاليف الاتصال بالإنترنت[9]، مما يحدّ من وصولهم إلى فرص العمل والخدمات العامة الأساسية. كما يختلف الشمول الرقمي بين الشرائح الأفقر من السكان بشكل كبير بين الدول الأعضاء حيث تمثّل دول مثل بلغاريا ورومانيا نسبة كبيرة من المواطنين غير المتّصلين بين السكان بينما تكون هذه النسب أقل بكثير في أماكن مثل الدنمارك وفنلندا[10].

ومن أجل جعل توفر فوائد التجارة الرقمية المفتوحة أكثر شمولاً، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يسعى جاهداً لنشر الوصول إلى الإنترنت وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتساوي داخل سوقه الموحّدة وكذلك في البلدان النامية. وفي الداخل، وضع الاتحاد الأوروبي أهدافاً واضحة للاتصال كجزء من إطار "العقد الرقمي" الخاص به، والذي يهدف إلى تمكين الأفراد والشركات من تحقيق تحوّل رقمي ناجح للاقتصاد بحلول العام 2030. ومع ذلك، وفقاً لتقرير الحالة الأولى للعقد الرقمي الذي صدر في العام 2023، فإن الاتحاد الأوروبي لم يحقق حتى الآن أهدافه مع بقاء أهداف مثل توسيع تغطية الجيل الخامس (5G) ورقمنة الشركات دون المستويات المستهدفة[11]. ولذلك، ترد حاجة إلى دفعة متجددة للاستثمار، ليس فقط في نشر شبكة البنية الأساسية الرقمية ولكن أيضاً في السياسات التي تهدف إلى تطوير المهارات الرقمية للشركات والمواطنين في مجالي التدريب والتعليم من أجل الاستفادة من هذا الوصول.

---

[7] الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (2022) «زيادة الإنترنت تتباطأ، مما يترك 2.7 مليار شخص في وضع عدم الاتصال في عام 2022» https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/PR-2022-09-16-Internet-surge-slows.aspx

[8] سينيي ل. (2023) «إصلاح الفجوة الرقمية العالمية وفجوة الوصول الرقمي» Brookings Institurw https://www.brookings.edu/articles/fixing-the-global-digital-divide-and-digital-access-gap/

[9] بهاتيا ف. (2023) «سد الفجوة الرقمية في الاتحاد الأوروبي» https://www.weforum.org/agenda/2023/08/how-to-bridge-the-digital-divide-in-the-eu/

[10] المرجع نفسه

[11] المفوضية الأوروبية (2023) «العقد الرقمي 2030» https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/2023-report-state-digital-decade

وفي الوقت نفسه، يدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً تطوير البنية الأساسية وبناء القدرات مع الشركاء التجاريين. من خلال نهج "التنمية الرقمية من أجل التطور"، قام الاتحاد الأوروبي بتعميم التقنيات الرقمية في سياسته الإنمائية من خلال العمل مع القطاع الخاص على تعزيز الوصول إلى اتصال النطاق العريض الميسور التكلفة والآمن، وتطوير محو الأمية الرقمية والمهارات، وتعزيز ريادة الأعمال الرقمية وخلق فرص العمل، ودعم استخدام التقنيات الرقمية كعامل تمكين للتنمية المستدامة[12]. إلى جانب الدعم المالي، يعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً بشكل وثيق مع الشركاء لتقديم توصيات سياسية بشأن تسخير التنمية المستدامة وإمكانات إنشاء فرص العمل للتجارة الرقمية في شراكات مثل فرقة العمل المعنية بالاقتصاد الرقمي التابعة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي[13]. ويبقى سد أوجه التفاوت في الوصول إلى الخدمات الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات شرطاً أساسياً لبناء اقتصاد رقمي دولي شامل ومستدام.

IV. تعزيز التجارة اللاورقية

من المكاسب الرئيسية الأخرى التي تكمن في الكفاءة في التجارة الرقمية هو رقمنة التبادل عبر الحدود في المستندات المتعلقة بالتجارة مثل أوامر الشراء والشهادات التنظيمية بين الشركات والمشترين ومقدمي الإمدادات والخدمات اللوجستية والهيئات الجمركية والتنظيمية. وفقاً لغرفة التجارة الدولية، يتم نقل 4 مليارات مستند عبر النظام البيئي للتجارة الدولية في أي وقت، مع معاملة نموذجية تتضمن ما يصل إلى 27 مستنداً، وتستغرق معالجتها ما يصل إلى 2-3 أشهر[14]. إن الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني للتعامل مع هذه المستندات من شأنه أن يوفر مكاسب كبيرة في الكفاءة للتجار، مما يسمح لهم بتوفير الوقت والمال في التعامل مع الحواجز الإدارية وتجنب الاختناقات غير الضرورية في سلاسل التوريد. وينطبق ذلك بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قد تؤخذ تكاليف التوثيق التجاري في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن تصدير المنتجات ذات القيمة الأقل. وتكمن مزايا التجارة اللاورقية أيضاً في إمكانية التتبع، حيث تتيح أنظمة التوثيق عبر الإنترنت توفير معلومات في الوقت الفعلي عن حركة السلع والخدمات التي يمكن أن تستخدمها الوكالات الحكومية لاعتبارات الأمن القومي أو لمراقبة احترام المعايير التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتيح التقنيات الرقمية مثل البلوك تشين (سلاسل الكتل) (blockchain) شكلاً أكثر أماناً لجمع البيانات من الوثائق الورقية السائدة لمعاملات التجارة الدولية الحالية.

---

[12] المفوضية الأوروبية (2017) «Digital4Development: تعميم التكنولوجيات والخدمات الرقمية في سياسة التنمية للاتحاد الأوروبي» وثيقة عمل موظفي المفوضية https://international-partnerships.ec.europa.eu/system/files/2019-09/swd-digital4development-part1-v3_en.pdf ص 4

[13] المفوضية الأوروبية – تشكيل المستقبل الرقمي في أوروبا: digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/africa//

[14] غرفة التجارة الدولية (2021) "المملكة المتحدة | إنشاء نظام إيكولوجي حديث للتجارة الرقمية – خفض تكلفة وتعقيد التجارة – إصلاح القوانين ومواءمة الأطر القانونية" https://www.dsi.iccwbo.org/_files/ugd/0b6be5_9a983b7c954d49389dd25a54033bcf78.pdf?index=true

تتضمن اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية بالفعل أحكاماً متعددة تشجع التبادل الإلكتروني لبيانات المعاملات، في حين أن أكثر من نصف اتفاقيات التجارة التفضيلية منذ العام 2005 تعالج حاجة الإدارات الجمركية والتجار إلى اعتماد التجارة غير الورقية[15]. ومع ذلك، تمثل هذه الأحكام بشكل عام التزامات ميسّرة لا تترجم بالضرورة إلى إجراءات من جانب الحكومات. ومع ذلك، تم اتخاذ خطوة مهمة إلى الأمام من خلال قانون وثائق التجارة الإلكترونية الأخير في المملكة المتحدة، والذي يسمح للمستندات التجارية مثل سندات الشحن والتبادل في شكل إلكتروني بالحصول على "المعاملة القانونية والآثار والوظائف نفسها" مثل تلك الموجودة في شكل ورقي. يتعيّن على منظمة التجارة العالمية أن تبدأ في مناقشة الاعتراف القانوني بوثائق إدارة التجارة الإلكترونية المشابهة لتلك التي تنفذها المملكة المتحدة ودعم تطوير واجهات النافذة الواحدة الإلكترونية للبلدان لتقديم الوثائق التنظيمية والإدارية.

[15] UNECE (2018) "الكتاب الأبيض: التجارة اللاورقية"
https://unece.org/fileadmin/DAM/cefact/GuidanceMaterials/WhitePapers/WP-PaperlessTrade_Eng.pdf

Abu Dhabi Session of the Parliamentary Conference on the WTO

Abu Dhabi, United Arab Emirates (UAE)
25 February 2024

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the European Parliament, with the support of the Federal National Council of the UAE, in connection with the 13th WTO Ministerial Conference (MC13)

PC-WTO/2024/R.3
26 January 2024

DIGITAL TRADE IN THE ERA OF RESILIENT ECONOMIES

Discussion paper presented by Mr. J. Warborn, Member of the European Parliament

Technological innovations have continually revolutionised international trade, as advancements in transportation and communication make the process of exchanging goods and services easier. The digitilisation of the global economy has continued this trend, with the share of digitally-enabled trade perpetually growing, representing 25% of global trade in 2020[1]. Cross-border data flows underpin not only the export of digital services but increasingly participate in the production of sophisticated electronic products across global value chains and facilitate trade between digitally connected businesses and consumers across the world through online e-commerce platforms. Digitalisatisation of procedures like certification through e-signatures also simplifies administrative burdens, allowing trade to be both more efficient and transparent.

The reduction of barriers to market access provides particular opportunities for Small and Medium Enterprises (SMEs) to internationalise their activities and find customers abroad, allowing them to participate in world trade without needing the ressources of large firms and multinational corporations.

The importance of digital services to the resilience of global economy faced with shocks such as supply chain disruptions was most recently illustrated by the COVID19 pandemic, during which firms relied on remote work software and video conference applications to mitigate the impact of physical distancing restrictions on operations.

However, while the digitilisation of trade presents key opportunities, these come with important challenges related to the divide in access to digital infrastructure and the need to build an adequate international regulatory framework. As such, it is imperative to develop clear strategies for states to tackle these issues and reduce unnecessary barriers to digital trade in order to unlock the full potential of these services for the global economy.

Accordingly, in January 2019, 76 WTO members committed to initiating plurilateral negotiations on e-commerce in a joint statement that agreed to “seek to achieve a high standard outcome that builds on existing WTO agreements and frameworks with the participation of as many WTO members as possible”. Following the final negotiating round of 2023, participants in the Joint Statement Initiative on Electronic Commerce (JSI) announced a ‘substantial conclusion’ in negotiations relating to the three broad areas of digital trade facilitation, open digital environment and business and consumer trust, with co-conveners pointing to the conclusion of articles on various issues ranging from paperless trade, online consumer protection, cybersecurity, and e-signatures.

E

[1] OECD (2023) “Key issues in Digital Trade - OECD Global Forum on Trade 2023: Making Digital Trade Work for All” https://www.oecd.org/trade/OECD-key-issues-in-digital-trade.pdf p.1

Nevertheless, the current package still lacks agreement on several key areas, most notably a deal between participants on the status of the moratorium on electronic transmissions, as well as proposals related to regulations on data flows and localisation, as countries such as the US have expressed the need to maintain regulatory policy space as domestic debates persist. Pushing for agreement on the outstanding issues of extension of the e-commerce moratorium and the limiting of data flow restrictions should thus count among the main priorities both within negotiations over the e-commerce JSI and among the broader multilateral discussions with WTO members.

In the meantime, there should also be a solution as regards the "legal architecture" of the agreement. Regardless of the final form of the agreement, this will require consensus between all contracting parties. Indeed, the conclusion of 'open' plurilateral agreements (whose benefits are spread to all contracting parties) is only possible when a 'critical mass' of members's share of international trade is reached, while 'closed' plurilaterals (whose benefits are reserved to participants in the agreement) need the consent of all WTO members to be approved. Plans to ultimately integrate this agreement into the broader multilateral framework of WTO rules will also naturally require the consensus of all members.

I. Extending the moratorium on custom duties for electronic transmissions

In 1998, WTO members agreed to continue the practice of not imposing custom duties on electronic transmissions, broadly defined as the delivery of 'digitilizable products' like films, video games, e-books, music and software. Since then this moratorium has been extended every two years at the WTO Ministerial Conference and has promoted the growth of digital trade. Nevertheless, certain countries have started to express concerns about the potential costs associated with the extension of the moratorium on their economies. As net importers of digitalised products, these developing countries point to estimations of foregone customs revenue. The last Ministerial Conference saw members commit to intensifying discussion on the scope, definition and impact of the Moratorium while also seeking a permanent solution. Unless a new agreement is reached to extend it, the moratorium is set to expire on the 31 March 2024.

However, the renewal of the e-commerce moratorium should be an essential priority for MC13, as should advancing negotiations to make the measure permanent. Indeed, the OECD's own estimate of foregone customs revenue place it on average at only 0.68% of total customs revenue and 0.1% of total government revenue, when calculations account for the other commitments made by countries that restrict their ability to levy tariffs on electronic transmissions. [2] Such revenues could thus easily be compensated by revenue from VAT and other internal taxes, including on digital services. Meanwhile, the imposition of such tariffs would risk undermining the free flow of digital services, potentially reducing digital imports and exports in low and middle income countries in particular. Yet raising the costs of digital imports would only lower the competitiveness of domestic firms while making it more difficult for SMEs to access digital tools key to their international growth. Accordingly, pushing for the extension of the e-commerce moratorium at the upcoming 13th Ministerial Conference is of major importance to protect the efficiency gains and development potential of digital trade.

II. Striking a balance between limiting data flow restrictions and data protection and consumer privacy

In all its forms, digital trade relies on the cross-border flow of data, which continues to grow at an unprecedented rate. However, the last decade has seen a strong trend towards further restrictions on the free flow of data by national governments[3]. These restrictions are motivated by a variety of policy objectives, such as concerns over the treatment of citizens' personal information by companies based in foreign jurisdictions, protectionist attempts at channelling data to the development of domestic digital industries and their competitiveness, a desire to limit the spread of data deemed sensitive for national security, or making data more easily accessible for auditing and

[2] OECD (2023) "Understanding The Potential Scope, Definition And Impact Of The WTO E-Commerce Moratorium" OECD Trade Policy Paper https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/59ceace9-en.pdf?expires=1704707239&id=id&accname=ocid194994&checksum=31DF44F15C07EE97952BAD353E422B8B p.25

[3] Ferracane, M.F (2017) "Restrictions on Cross-Border data flows: a taxonomy" European Centre for International Political Economy Working Paper https://ecipe.org/wp-content/uploads/2017/11/Restrictions-on-cross-border-data-flows-a-taxonomy-final1.pdf p.2

regulatory purposes. Particularly in the case of concerns over privacy, the level of restrictiveness of countries on the export of data depends on the level of adequacy or equivalence of the third country's data protection regulations, usually established by public bodies such as data protection authorities.

As in other areas, regulatory divergence thus constitutes a risk of posing non tariff barriers to the data flows necessary for digital trade. In addition, local storage and processing requirements are a major impediment to the liberalisation of cross border data flows and harm the efficiency gains achieved by the structuring of global value chains. Such data localisation requirements are only growing in number as well as becoming more restrictive, with nearly a hundred of these measures across 40 countries by early 2023[4], and two thirds imposing a local storage and processing requirements combined with a restriction of the possibility of any data export at all[5]. Considering the importance of cross border data flows not only to a range of high value exporting industries such as IT, media and manufacturing, but also sectors like healthcare that rely on international research and development cooperation and digital technology intensive products, the continued imposition of such restrictions should be avoided. Indeed, according to estimates from a 2021 Frontier Economics report commissioned by Digital Europe, the difference between a moderately liberalising path and a moderately restrictive path would amount to €2 trillion over a ten year period to 2030[6].

Yet, it is important to strike the right balance between the promotion of free data flows and addressing threats towards consumer privacy and data protection arising from digital trade, notably to the fundamental rights and protections afforded to citizens, for example under the 2016 General Data Protection Regulation (GDPR). Consequently, the EU has embraced an approach to data flows that stresses that high standards of data protection and the liberalisation of digital trade should come hand in hand, for example in bilateral agreements with countries such as Japan. In order to promote this balanced approach internationally, these actions should be accomapnied with efforts at the WTO level, pushing for global rules on tackling data flow restrictions while preserving legitimate policy space for digital regulation in plurilateral agreements such as the Joint Statemement Iniative on E-Commerce.

III. Increasing connectivity and overcoming the digital divide

E-commerce and trade in digital services relies on access to the internet and digital infrastructure. Yet while digitalisation continues to grow, there remains a significant divide in internet access across the world, with 2.7 billion people remaining unconnected and more than half of the global population not having access to high-speed broadband[7]. This reflects inequalities in digital infrastructure between levels of development, but also across gender, age, socio-economic class and rural vs urban populations. Indeed, 264 million fewer women had internet access than men in 2022, while the number of internet users in urban areas is double that in rural ones[8]. These disparities are also present within the European Union, with data from Eurostat indicating that 2.4% of the 450 million people in the EU do not possess the financial means to afford an internet connection[9], limiting their access to job opportunities and essential public services. Digital inclusion among poorer segments of the population also varies considerably across member states with countries such as Bulgaria and Romania presenting large shares of unconnected citizens among the population while these proportions are much lower in places like Denmark and Finland[10].

In order to make the availability of open digital trade's benefits more inclusive, the EU should strive to spread access to the internet and ICT networks evenly within its single market as well as in developing countries. At home, the EU has established clear connectivity targets as part of its

---

4 OECD (2023) "The Nature, Evolution And Potential Implications Of Data Localisation Measures" OECD Trade Policy Paper https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/179f718a-en.pdf?expires=1704823209&id=id&accname=ocid194994&checksum=1DA9FB430BB2327705071 89CACACC1D5 p.3

5 ibid

6 Frontier Economics (2021) "The Value Of Cross-Border Data Flows To Europe: Risks And Opportunities" https://www.digitaleurope.org/resources/the-value-of-cross-border-data-flows-to-europe-risks-and-opportunities/ p.6

7 International Telecommunication Union (2022) "Internet surge slows, leaving 2.7 billion people offline in 2022" https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/PR-2022-09-16-Internet-surge-slows.aspx

8 Signé, L. (2023) "Fixing the global digital divide and digital access gap" Brookings Institurw https://www.brookings.edu/articles/fixing-the-global-digital-divide-and-digital-access-gap/

9 Bhatia, V. (2023) "Bridging the digital divide in the European Union" https://www.weforum.org/agenda/2023/08/how-to-bridge-the-digital-divide-in-the-eu/

10 ibid

'Digital Decade' framework, which aims to empower people and businesses for a successful digital transformation of the economy by 2030. Nonetheless, according to the first state of the Digital Decade report released in 2023, the EU is thus far falling short of its objectives with goals like expanding 5G coverage and the digitalisation of companies remaining below targeted levels[11]. A renewed push for investment is therefore needed, not only in the deployment of a digital infrastructure network but also policies aimed at developing the digital skills of businesses and citizens in training and education in order to benefit from such access.

Meanwhile, the EU is also supporting infrastructure development and capacity building with trading partners. Through its 'Digital4Development' approach, the EU has mainstreamed digital technologies into its development policy by working with the private sector on promoting access to affordable and secure broadband connectivity, developing digital literacy and skills, fostering digital entrepreneurship and job creation, and supporting the use of digital technologies as an enabler for sustainable development[12]. Along with financial support, the EU also works closely with partners to offer policy reccomendations on harnessing the sustainable development and job creation potential of digital trade in partnerships such as the EU-African Union Digital Economy Task Force[13]. Bridging the discrepancies in access to digital services between countries and within societies remains a necessary prerequisite to building an inclusive and sustainable international digital economy.

IV. Promoting Paperless Trade

Another major efficiency gain that lies in digital trade is the digitilisation of cross-border exchange in trade related documents such as purchase orders and regulatory certificates between companies, buyers, supply and logistic providers and custom and regulatory agencies. According to the International Chamber of Commerce, 4 billion documents move across the international trade ecosystem at any given time, with a typical transaction involving up to 27 documents, and taking up to 2-3 months to process[14]. The transition from paper-based to an electronic-based system for the handling of these documents would present significant efficiency gains for traders, allowing them to save both time and money in handling administrative barriers and avoiding unnecessary bottlenecks in supply chains. This is especially relevant for small and medium enterprises for whom trade documentation costs may come into consideration in deciding over the export of products of lower value. The advantages of paperless trade also lie in traceability, as online-based documentation systems allow the provision of real-time information on the movement of goods and services which can be used by government agencies for national security considerations or to monitor respect for regulatory standards. Digital technologies like the blockchain may additionally enable a more secure form of data collection than the prevailing paper-based documentation of current international trade transactions.

The WTO's Trade Facilitation Agreement already contains multiple provisions encouraging the electronic exchange of transaction data, while more than half of preferential trade agreements since 2005 address the need for custom administrations and traders to adopt paperless trade[15]. However, these provisions generally represent soft commitments which do not necessarily translate to action by governments. A significant step forwards was nevertheless taken with the UK's recent Electronic Trade Documents Act, which allows for trade documents such as bills of lading and exchange in electronic form to receive the "same legal treatment, effects and functionality" as those in paper form. The WTO should start to discuss the legal recognition of electronic trade administration documents similar to that implemented by the UK and supporting the development of countries' electronic single window interfaces for the submissions of regulatory and administrative documents.

---

11 European Commission (2023) "2030 Digital Decade" https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/2023-report-state-digital-decade

12 European Commission (2017) "Digital4Development: mainstreaming digital technologies and services into EU Development Policy" Commission Staff Working Document https://international-partnerships.ec.europa.eu/system/files/2019-09/swd-digital4development-part1-v3_en.pdf p.4

13 European Commission - Shaping Europe's digital futurehttps://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/africa

14 International Chamber of Commerce (2021) "United Kingdom | Creating A Modern Digital Trade Ecosystem - Cutting The Cost And Complexity Of Trade - Reforming laws and harmonising legal frameworks" https://www.dsi.iccwbo.org/_files/ugd/0b6be5_9a983b7c954d49389dd25a54033bcf78.pdf?index=true

15 UNECE (2018) "White Paper: Paperless Trade" https://unece.org/fileadmin/DAM/cefact/GuidanceMaterials/WhitePapers/WP-PaperlessTrade_Eng.pdf